أهم سمات الدولة العثمانية، وملامح الفكر الإصلاحي بها حتى مطلع القرن الثامن عشر (عصر اللاله)

طارق شهاب احمد (*)

الملخص

يعرض البحث لأهم السمات والملامح الرئيسية التي اتسمت بها الدولة العثمانية منذ نشأتها عام 1299م/699هـ وحتى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، وكذلك يستعرض أسباب وعوامل الضعف التي حاقت بالدولة وساهمت في تأخرها وكبوتها، ثم يلخص لعدد من الأفكار الإصلاحية التي حاولت تقديم بعض الحلول للمشاكل التي كانت تواجه الدولة العثمانية من أجل العمل على استعادة نهضتها مرة أخرى. وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي من خلال استقراء الأحداث والوقوف على المصادر والمراجع التركية والإنجليزية والعربية المختلفة.

وكانت أهم ملامح وسمات الدولة العثمانية هي:
- الإلتزام بالشريعة الإسلامية في إدارة أمور الدولة.
- مبدأ الشورى.
- الاهتمام برجال الدين ووضعهم في المكانة اللائقة بهم.
- الجهاد في سبيل الله، والاهتمام بالجند.

أما أهم أسباب الضعف فانقسمت إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، وتنوعت ما بين فساد الإدارة المركزية في الدولة، وقلة الخبرة السياسية لدى بعض السلاطين، بالإضافة إلى سوء أحوال الجيش العثماني والأسطول البحري، وتدهور الوضع المالي والأحوال الاقتصادية بشكل عام. كما كانت الهزائم المتتالية التي تعرضت لها الدولة من العوامل القوية التي فرضت عليها وضعاً متأخراً بين الدول المحيطة بها.

ثم بدأت محاولات الإصلاح من بعض المفكرين ورجال الدولة العثمانيين وكان من بينهم "لطفي باشا"، و"حسن كافي الآقحصاري"، و"قوجي بك". وقاموا بكتابة أفكارهم الإصلاحية وتقديمها إلى السلاطين للمساهمة في عرض وحل أسباب تعثر الدولة.

ويحاول البحث أن يساهم في رصد فترة تاريخية مهمة للدولة العثمانية التي لم يكن تأثيرها مقتصراً عليها فحسب بل على العالم أجمع.

* معيد بقسم اللغات الشرقية وآدابها

Key Features of the Ottoman Empire and the Features of Reformist Thinking until the Beginning of the Eighteenth Century (The Tulip Era)

Tariq Shehab Ahmed

Abstract

The research shows and presents the most important and key features that characterized the Ottoman State since its inception in 1299 AD / 699 AH, until the early beginning of the eighteenth century, as well as review the reasons and factors of weakness that has surrounded the state and contributed in its delay and stumble.Then the research summarizes a number of reformist ideas that tried to offer some solutions to the problems that were facing the Ottoman Empire in order to work on the restoration of its recovery again. The research depended on a historical approach through the exploration of events and the awareness of the different Turkish, English and Arabic sources and references.

The most important and key features of the Ottoman Empire were:

- Commitment to Islamic law in the management of state affairs.
- Shura Consultation with religious scholars and statesmen.
- Taking care of the Clergy and put them in their deserving place.
- Jihad for the sake of Allah, and taking care of soldiers.

The most important causes of vulnerability divided into internal and external reasons. The reasons of vulnerabilityvaried between the corruption of the central administration in the state, and the lack of political experience among some of the sultans, in addition to the poor conditions of the Ottoman army and navy, and the deterioration of the financial situation and economic conditions in general. The repeated defeats, which the State suffered from, were also the powerful factors that imposed and caused a falling situation to the state between the surrounding countries.

Then began the attempts of reform through the tries of some of the intellectuals and Ottoman's statesmen; among them were "Lotfy Pasha", Hassan Kafi Al Aqahsari", and "Quggi Bey." They wrote their reformist thought and submitted it to the sultans to contribute in offering solution of the reasons for the falling of the State.

The research is trying to contribute in the monitoring of the important historical period of the age of the Ottoman Empire, in which its impact was not limited to the Ottoman State, but also to the whole world.

المقدمة:

اضطلعت الدولة العثمانية منذ نشأتها في بداية القرن الرابع عشر الميلادي/الثامن الهجري وطيلة ستة قرون بدور مهم في التاريخ الإسلامي والحضارة الإنسانية. وخاضت غمار الكثير من الحروب طوال تاريخها، وشهدت مجداً وقوة ومنعة أرهبت الدول الأوروبية الإستعمارية ثم تحولت إلى الضعف والزوال في نهاية المطاف.

كما اتسعت رقعة الدولة العثمانية في جنوب شرق أوروبا ووسطها للمرة الأولى في تاريخ الدول الإسلامية، وواجهت كثيراً من التهديدات التي طالما تعرضت لها الدول الإسلامية والعربية، فعملت على حماية الأماكن المقدسة من البرتغاليين والشمال الأفريقي من الأسبان، كما كانت سبباً مباشراً في إعاقة الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

وبالرغم من الكثير من الأعمال والإنجازات التي قامت بها الدولة العثمانية على مدار تاريخها، فإن عوامل الضعف بدأت تدب في أوصالها شيئاً فشيئاً ، وحاول بعض المفكرين أن يطرحوا ويقدموا حلولاً تساعد على التخلص من تلك العوامل، وتُسهم في تقدم وازدهار الدولة. وكانت الكثير من هذه الحلول محل تقدير واهتمام من جانب السلاطين العثمانيين، وقام البعض بمحاولات جادة من أجل استعادة رفعة ومجد الدولة وكان فريق آخر سبباً من أسباب تأخر الدولة وكبوتها حتى أطْلق عليها في نهايات عهدها "الرجل المريض".

وأعرض في هذا البحث الموجز بعض سمات وملامح الدولة العثمانية التي اتسمت بها في فترات ازدهارها، وكانت من عوامل نجاحها وقوتها، ثم أعرج على أهم أسباب الضعف والإنهيار التي بدأت بالظهور في أواخر القرن السادس عشر الميلادي/العاشر الهجري، وما هي الحلول والأفكار الإصلاحية التي قُدمت من رجال الدولة ومفكريها لتفادي انكسار وانهيار الدولة حتى عصر اللاله في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي/الثاني عشر الهجري.

واستخدمتُ في البحث المنهج التاريخي من خلال استقراء الأحداث والوقوف على المصادر والمراجع التركية والعربية والإنجليزية المختلفة لأتوصل إلى الهدف من الدراسة وهو عرض لنموذج الدولة العثمانية كدولة قوية كانت لها أسباب نهضتها ثم لحقها الضعف والوهن مما أدى في النهاية لسقوطها بالرغم من المحاولات الإصلاحية العديدة التي حاولت ايقاف هذا السقوط قدر الإمكان. وتكمن أهمية هذا البحث في استخلاص العبر والنتائج من دراسة نشأة الدولة العثمانية وانهيارها والتعلم من وقائع التاريخ وأحداثه في حاضرنا المعاصر.

أهم سمات الدولة العثمانية، وملامح الفكر الإصلاحي بها حتى مطلع القرن الثامن عشر (عصر اللاله)

تشكلت ملامح ومعالم الدولة العثمانية منذ نشأتها كإمارة صغيرة عام 1299م/669هـ بشكل جعلها متفردة عن غيرها من الدول والممالك الإسلامية، وساعدت تلك السمات والملامح بشكل كبير على تطور الدولة ورقيها حتى بلوغها ذروة مجدها في عهد السلطان سليمان القانوني (1520م/927هـ-1566م/974هـ).

أهم سمات الدولة العثمانية:

تميزت الدولة العثمانية بسمات ميزتها عن غيرها من الدول الإسلامية الأخرى، ونذكر أهم هذه السمات فيما يلي:

1- الالتزام بالشريعة الإسلامية في إدارة أمور الدولة:

حرص العثمانيون على نصرة دين الله بكل ما أوتوا من قوة، فتحققت فيهم سنة الله في نصرته لمن ينصره. كما أن القانون الأساسي للدولة كان قائمًا على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في إدارة جميع مؤسساتها السياسية والإدارية والعسكرية والقضائية[1]. وضاعفت القيم والتعاليم الإسلامية شوكة الدولة العثمانية، ومن أبرز الأمثلة على هذا ما تسوقه لنا الأسطر التالية التي وردت في الرسالة التي بعثها "جريجوريوس الخامس"[2] بطريرك الروم إلى "ألكسندر الأول" (1801م-1825م) قيصر روسيا؛ حيث يقول: (من المستحيل القضاء ماديًا على الأتراك والتغلب عليهم، لأن الأتراك قوم صبورون، مغرورون، وأصحاب نفوس عزيزة ولهم قابلية كبيرة على المقاومة. وهذه الخصال نابعة من تمسكهم بدينهم ورضاهم بالقدر، ومن قوة عاداتهم وتقاليدهم، ومن شعورهم الولاء والطاعة لحكامهم وأمرائهم. لذا كان من الضروري كسر شوكة الطاعة هذه، وإبعادهم عن قيمهم المعنوية، وإضعاف شعورهم الديني. وفي اليوم الذي سيهتز فيه إيمانهم وقيمهم المعنوية، سينفصلون وينقطعون عن قدرتهم الحقيقية التي تقودهم إلى النصر، وعندئذ يمكن التغلب عليهم بالقوة المادية. ولا تكفي الانتصارات على الدولة العثمانية في ميدان الحروب للقضاء عليها، بل يجب تكملة عملية الهدم هذه دون أن يحس أو أن يشعر بها الأتراك).[3]

2- مبدأ الشورى:

حرصت الدولة العثمانية على التمسك بالشريعة الإسلامية ومبادئها، واتبعت مبدأ الشورى في إدارة شئون الدولة، وكان هذا المبدأ مُتبعًا منذ نشأتها، ويبدو ذلك جليًا في وصية عثمان الغازي لابنه أورخان التي كان من أهم ماجاء فيها وجوب استشارته لعلماء الدين.[4] فقد حرصت الدولة على أخذ مشورة العلماء

والفقهاء وكبار رجال الدين وكذا مسئولي الدولة.

وقد تطور مبدأ الشورى في الدولة العثمانية حيث أصبح لكل إقليم حاكم، وله مجلس الديوان، حيث يتشاورون في شئون الحكم والرعية، وتطور الأمر حتى وصل في عهد السلطان محمد الفاتح(1451م/855هـ-1481م/886هـ) إلى تشكيل مجلس استشاري لأمور الدولة.

وكان يشارك في اجتماعات مجالس الشورى كبار رجال الدولة وصفوة الإداريين، ويرأسها السلطان أو الصدر الأعظم، ويشارك في الاجتماعات شيخ الإسلام وقاضيا العسكر[5] ،والدفتردار[6] وأغا الإنكشارية[7] وكبار الضباط وغيرهم. وتكون هذه المجالس في الغالب ذات موضوع واحد، يطرحه الخبراء بالتفصيل ثم يشرعون في مناقشته، ويُدلي الحاضرون بآرائهم في هذا الموضوع، وتتم مراعاة الإجماع في الرأي عند صدور القرارات، ولا سيما في المسائل التي تختلف الآراء حولها.[8]

3- الإهتمام برجال الدين ووضعهم في المكانة اللائقة بهم:

اكتسب منصب شيخ الإسلام – والذي كان يُطلق على مفتي الآستانة – في الدولة العثمانية أهمية سياسية ودينية لا نظير لها في باقي الدول الإسلامية الأخرى، وتعتبر مؤسسة شيخ الإسلام، سلطة دينية ليس لها سلطان قضائي، ولكنها تقوم بدور مراقبة عامة لتنفيذ أوامر الشرع أو نواهيه من قبَل السلطة السياسية، ومن ناحية أخرى تمثل الضمير الديني للناس. وبرز منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية من خلال مكانته في المحافل الرسمية، وكان لا يتقدم عليه في قانون المراسم سوى الصدر الأعظم، وقد جاء في قانون محمد الفاتح (قانون نامهٔ فاتح) أن شيخ الإسلام هو رئيس العلماء، وكذلك أيضًا معلم السلطان، غير أن الصدر الأعظم كان أرقى منهما من حيث الوظيفة، إلا أن المفتي ومعلم السلطان كانا أرقى مرتبة من الوزراء ويتقدمان عليهم.[9]

لقد كان شيخ الإسلام هو الرئيس الفعلي للهيئة الدينية الحاكمة في الدولة العثمانية، وكان يتمتع بمركز مرموق داخل نظام الحكم. إذ كان الصدر الأعظم والوزراء، وأحياناً السلطان يلتمسون رأيه في بعض المسائل المهمة في كثير من الأحيان، وخصوصاً فيما يتعلق بسَنْ القوانين، حيث كانت تُعرَض عليه قبل إقرارها بصفة نهائية ليرى مدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما أن الجهاز القضائي كان يرجع إليه في المسائل المهمة للإطمئنان إلى سلامة الإجراءات، وخصوصاً في القضايا الجنائية التي يحكم فيها القاضي بإعدام المتهم.[10]

وكان لشيخ الإسلام حق الاقتراح للوظائف العليا للقضاة والمدرسين،

ووظائف قضاة الجيش والمفتين والقيّمين على المساجد في الولايات، وفيما يتعلق بهذه الوظائف فقد كان مسموحًا لشيخ الإسلام أن يضع لائحة بالتعيينات بدون أي تشاور أو اتفاق مسبق مع الصدر الأعظم، ويقتصر دور هذا الأخير على رفعها فقط للسلطان للموافقة والتوقيع عليها، ولم يحدث أن اعترض الصدر الأعظم على هذه اللوائح.[11] إذ أن رأي شيخ الإسلام يُعد رأياً مقدساً يحترمه الجميع ويقدرونه لأنه مصدر للثقة.

وكان على السلطان – الذي يُعتبر قمة الهرم الإداري للدولة – قبل تنفيذ أي إجراء سياسي مهم أن يحصل على فتوى من شيخ الإسلام بأن هذا الإجراء لا يتعارض مع الشريعة، فالخطوط الشريفة[12] التي كان يصدرها السلطان، كانت تأتي في المرتبة الرابعة بعد المصادر الرئيسة في القانون الإسلامي: القرآن والسنة والمذاهب الأربعة، ومن هنا تظهر أهمية فتاوى شيوخ الإسلام لإعطاء الغطاء الشرعي لأوامر السلطان. أما المراسيم التي كان يصدرها السلطان ولم تنص عليها المصادر الرئيسة الثلاثة، فعُرفت "بقانون نامه" أي كتاب القوانين.[13]

وبجانب ما سبق من مهام وظيفة شيخ الإسلام فقد كان له حق إصدار فتاوى ذات طابع سياسي تتناول موضوعات تتصل بالسياسة العليا للدولة؛ فعندما كانت الدولة تريد إجراء إصلاح في الإدارة، أو إحداث تجديد ضروري فيها، كان أصحاب المصالح يعللون معارضتهم بأن هذه الإصلاحات والتجديدات إنما هي موجهة ضد الإسلام، وهو ما كان يجد صداه في بعض فتاوى شيوخ الإسلام، كما في فتوى السماح بإنشاء المطبعة واستثناء طباعة الكتب الدينية عام 1726م/1139هـ.[14]

4- الجهاد في سبيل الله، والاهتمام بالجند:

يعد الجيش العثماني بمثابة المؤسسة الأولى والأهم في الدولة العثمانية، فقد نشأت في بادئ الأمر كإمارة ترفع لواء الجهاد ضد "الكفار"، فكانت الدولة العثمانية منذ نشأتها تجاهد وتقاتل وتضم أراضي جديدة إلى "دار الإسلام"، وأصبحت الحياة العامة لدى العثمانيين مصطبغة بالصبغة العسكرية بما تتضمنه من مبادئ النظام والحزم والطاعة، وحظى الجيش بمرتبة متميزة في الدولة ولدى السلطان، وكان الجيش مثالاً للانضباط، ومُدرباً تدريباً عسكرياً جيدًا، وكانت لديه العدة والعتاد اللازمين لخوضه أية حرب بنجاح منقطع النظير، وكان الجيش على مستوى عالٍ من الكفاءة، لأن الجنود كانوا يُدربون في جو ديني روحي يحثهم على حب الشهادة في سبيل الله والشوق إليها. وكان عدد جنود الإنكشارية حتى عهد السلطان سليمان القانوني (1520م/927هـ-1566م/974هـ) يتراوح ما بين عشرة إلى اثني عشر ألف جنديًا فقط، ومع ذلك كانت انتصارات الدولة العثمانية تتوالى، وكان الجيش في عصر نهضة الدولة خارج السياسة والتدخل في إدارة

الدولة.[15]

ومن ثم اتسعت رقعة الدولة شيئًا فشيئًا، وظلت محافظة على مبدأها الأساسي وهو أن الدولة قاعدة للجيش تدعمه وتمده بكل ما يحتاج إليه حتى يظل دائماً هو العماد الأساسي لقوة الدولة.[16] وأسندت للجيش العثماني وظيفتين أساسيتين؛ هما: الحرب والغزو في ميادين القتال، والحكم الإدراي في كثير من قطاعات الدولة في وقت السلم، فقد كانوا يشغلون الغالبية العظمى من المناصب المدنية القيادية عدا مناصب القضاء والوظائف المدنية. ويرى أحد المؤرخين أن الدولة العثمانية كانت عبارة عن جيش قبل أي شئ آخر، واعتمد في رأيه هذا على أن كبار رجال الدولة كان أغلبهم من المؤسسة العسكرية.[17]

وكان وضع الجيش بمثابة المؤشر لتقدم أو تقهقر الدولة، فعندما يكون الجيش في أفضل حالاته، وأوج انتصاراته، نجد أن الدولة في مكانها المعهود في مقدمة الأمم والدول، وإن حدثت انتكاسة لوضع الجيش سواء بسبب الهزائم العسكرية أو بسبب تمرد الجنود فإننا نلاحظ التدهور الذي يطرأ على الدولة سواء كان هذا التدهور تدريجياً أو مباغتاً لها.[18]

وكانت العناصر السابقة هي أهم السمات المُميزة للدولة العثمانية، والتي ساهمت في تقوية عضدها، ووصولها إلى أرقى المراتب بالنسبة للدول والإمبراطوريات على مر التاريخ.

ولكن بحسب تعريف بعض الفلاسفة مثل الفارابي[19] وابن خلدون[20] لمفهوم الدولة على وجه العموم، وهي أنها كالإنسان، تدب فيها الروح عند البداية، ثم تولد وتنشأ، وتنمو، وتتطور، ثم تموت وتمضحل في النهاية[21]، فإن الدولة العثمانية لم تخرج عن هذا الإطار، وبدأ الخط البياني للدولة في الهبوط مع اقتراب نهاية القرن السادس عشر الميلادي/ العاشر الهجري، وتحديدًا في عهد السلطان مراد الثالث (1574م/983هـ-1596م/1003هـ)[22] وإن كان يتوقف- أحياناً- عن الهبوط ويسير مستوياً في بعض المراحل لقوة بعض السلاطين أو لقوة حاشيتهم وبالأخص الصدور العظام، الأمر الذي عمل على ابطاء انهيار الدولة سريعًا، بالإضافة إلى أن أوروبا لم تكن وصلت بعد للحد الذي يمكنها من القضاء تمامًا على أملاك وأراضي العثمانيين[23]، ومع ذلك بدأت تظهر في الدولة عوامل الضعف والوهن التي راحت تنخر في مفاصل الدولة داخليًا وخارجيًا مما أدى في نهاية المطاف إلى انهيار الدولة بالرغم من ظهور العديد من محاولات الإصلاح التي حاولت قدر الإمكان الإشارة والتنبيه إلى أوجه القصور التي بدأت تعتري الدولة في مؤسساتها المختلفة.

وقبل أن نتطرق بشيء من التفصيل لمحاولات الإصلاح في الدولة العثمانية، وللمؤلفات التي كُتبت في هذا المجال قبل القرن الثامن عشر الميلادي،

سنعرض أهم أوجه القصور وأسباب الضعف التي بدأت في الظهور تـــدريجيًا داخل الدولة.

- أسباب ضعف الدولة العثمانية:

كانت الدولة العثمانية والمجتمع العثماني حتى القرن السادس عشر تقريبًا يعطيان الانطباع بوجود انسجام وتوازن في النظام والمبادئ والمُثـــل العليـــا، وبعبارة أخرى لم يكن المجتمع مهتمًا بالتغيير الجذري أو الإصلاح، بل كان يريد الحفاظ على النظام القائم.

وكانت الدولة تشهد نوعًا من الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي شمل جميع الطبقات في المجتمع، ومع هذا وبعد سنوات قليلة، أخذ القادة العسكريون يعارضون السلطان، وينهبون خزائن الدولة وثروتها، وعمت البلاد الفوضـــى والإســـــتغلال وغيـــــر ذلـــــك مـــــن المفاســـــد[24].

ويعرض المؤرخ " مصطفى سلانيكي" في مصنفه "تاريخ ســـلانيكي" للفوضى العامة في ذلك الوقت، فيقول: " لم تعد الرعية تُنفذ أوامر السلطان، كما أن العسكر تمرودا على سلطانهم، ولم يعد هناك احترام لممثلي السلطة، بل إنهم أصبحوا يُهاجَمون بالصفعات وليس بالكلمات فقط. كان الكل يتصرف كما يريد. ومنذ أن أخذ النظام القديم والإنسجام يتلاشيان، ومع سقوطهما النهائي لابـــد أن يحدث الإنهيار بشكل مؤكد".[25]

ويُعد السبب الرئيس للاضطراب والفوضى التي بدأت تغير من ملامح حياة الدولة العثمانية في أواخر القرن السادس عشر الميلادي؛ هو العبء الكبير الذي أثقل كاهل الدولة نتيجة للحروب مع إيران والنمسا، كما كانت هناك بعض الإشارات التي تشير إلى الضعف العثماني في البحر الأسود، إذ لم يعُد في وسع الأسطول العثماني هناك أن ينتصر على القوزاق.[26]

وازدادت الفوضى الداخلية خلال القرن السابع عشر بسبب المشكلات الإقتصادية، واختلال الأمن في البلاد، بالإضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في انكسار جيوش الدولة وتراجعها، حتى أصبحت الدولة تهتم فقط بالحفاظ على ماتملكه من أراضي.[27]

وتعتبر السنوات من عام 1579م/987هـ إلى 1699م/1111هـ هي المرحلة التي بدأت تظهر فيها علامات وأمارات الضعف والتحلل الذي دب في أوصال الدولة العثمانية، وعُرفت تلك الفترة أو المرحلة ب " فتـــرة التوقـــف Duraklama Dönemi" بسبب التوقف الذي طرأ على قدرات الدولة وتقدمها فـــي معظم المجالات داخليًا وخارجيًا، وترجع عوامل هذا التوقف لعدة أسباب داخلية وخارجية، ومنها:

الأسباب الداخلية:

1. فساد الإدارة المركزية في الدولة: وأبرز مظاهر الفساد كانت متمثلة في:

أ - قلة الحنكة السياسية والإدارية لدى السلاطين في تلك الفترة:

بدأ الضعف يدب في شخصية السلاطين العثمانيين الإدارية والعسكرية تحديدًا منذ أواخر عهد السلطان سليمان القانوني، ورغم أن الدولة بلغت في عهده ذروة تقدمها ورقيها، فإن الوهن الذي أصاب السلطان في النهاية كان سببا فعليًا لبداية مرحلة التأخر، ويرجع هذا الوهن إلى عدة أسباب؛ أهمها:

- تغيب السلطان عن حضور جلسات الديوان.
- إسرافه الشديد فيما لاطائل تحته من وسائل الترف والزينة، مما أدى إلى أن رجال الدولة والوزراء حذوا حذوه في هذا الصدد.
- عدم الدقة في اتباع النظم القديمة لإختيار الصدر الأعظم، وتمثل ذلك في اختياره لإبراهيم باشا[28] صدرًا أعظمًا. (كان سلاحدرًا[29] في الحرم الخاص ثم أصبح صدراً أعظماً دفعة واحدة). ورغم أن نظام الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني؛ كان يتضمن بعض نواحي الضعف سواء في داخل المجتمع العثماني ذاته أوفي أداة الحكم، فإن هذه العوامل لم تكن من الوضوح بالصورة التي أصبحت عليها فيما بعد.[30]

ثم بدأ التدهور يتضح شيئاً فشيئاً مع تولي سليم الثاني (1566م/974هـ-1574م/982هـ) مقاليد الحكم، وكان أول سلطان لا يقود الجيش بنفسه، كما ظهر في عهده ما يُعرف بـ "سلطنة الحريم" (قادينلر سلطنتى)[31] لأنه كان يقضي معظم سنوات حكمه الأخيرة في الحريم، وسمح لهم بالتدخل في الحكم، كما ترك إدارة شئون الدولة في يد "صوقللى محمد باشا"[32] الصدر الأعظم الذي نجح إلى حد كبير في ايقاف ازدياد الفوضى في الدولة والحفاظ على هيبتها. ومع تعاقب السلاطين العثمانيين في فترة التوقف أصبح وضع الدولة ينحدر من سيئ إلى أسوأ نظرًا لأن رأس الدولة أصابه الوهن، وقلّت خبرته الإدارية والسياسية، مما انعكس بدوره على تابعيه.

ويتضح مما سبق أن الغالب على السلاطين في تلك الفترة أنهم كانوا غير جديرين بتولى مقاليد الحكم؛ ولهذا نراهم قد تركوا مقاليده للصدور العظام والوزراء، كما تهاونوا في قيادة الجيوش أثناء الحروب.

ب -تعيين رجال الدولة عديمي الكفاءة:

انتشرت الرشوة والمحسوبية، وقلت الفترة التي يمكث فيها الصدور

العظام في مناصبهم في ذلك الوقت، مما يشير إلى عدم الاستقرار السياسي في أهم مناصب الدولة؛ فقد تولى منصب الصدارة العظمى في القرن السابع عشر الميلادي واحداً وستون صدرًا أعظمًا، ومنهم من تولى الصدراة لمدة أربع ساعات فقط –هو الصدر الأعظم زُرنازَن مصطفى باشا[33]–، مع أن جملة الصدور العظام في الثلاثة قرون السابقة من عمر الدولة بلغت خمسة وخمسين صدرا.[34]

1 -فساد نظام التيمار والأراضي الموزعة على الجند:

كان من أسباب ضعف الدولة أيضاً سوء أحوال التيمارات والزعامت[35] التي كانت مخصصة للقيادات العسكرية وانتزاعها منهم، وتوزيعها على بعض الأغنياء ممن يمتلكون الحظوة، وأصبح هذا التغيير سببًا في الفتن والنزاعات والفوضى بين الجنود الذين صاروا عاملاً للتوتر بدلاً من الاستقرار، مما اضطر الدولة إلى تعويضهم برواتب شهرية غير ثابتة، يتم منحها لهم كل ثلاثة شهور، مما أدى لخلل كبير في خزانة الدولة مع ازدياد عدد الجنود.[36]

وهكذا أدى سوء توزيع الغنائم الحربية، وعدم انتظام الدولة في دفع رواتب الجنود الشهرية إلى فوضى وخلل في أوساط الجيش العثماني، فكلما تأخرت تلك الرواتب زاد تذمر الجنود، ورفض بعضهم الخروج في المعارك الحربية حتى يستلم راتبه، ولذلك تحول الجيش العثماني بمرور الوقت إلى حرفة لجني الأموال بعد أن كانت عقيدة جنوده هي الجهاد في سبيل الله ورفع راية الإسلام.

2 -سوء أحوال الجيش العثماني والأسطول البحري:

بعد وفاة صوقوللى باشا بدأت هذه الفترة تشهد سوء الإدارة والتنظيم بسبب الإنكشارية، فعلى سبيل المثال في عام 1583م/945هـ اتخذوا تأخر صرف رواتبهم كذريعة، وقاموا بقتل الدفتردار محمد أفندي، وكانت هذه الحادثة إرهاصاً لسقوط الدولة العثمانية.[37] كما ساءت المهارات الحربية للجيش العثماني بمرور الوقت نظرًا لعدم تحديثه على الطراز الأوروبي مما أسهم في هزيمة الدولة عدة مرات متتالية.[38]

وكما أسلفنا أن السلاطين العثمانيين بعد سليمان القانوني لم يخرجوا على رأس الجيش، وصارت الجيوش تخرج تحت إمرة قائدها العام وهو من الإنكشارية، ما كان له من أثر على الإنكشارية في معظم الأحيان برفضهم الخروج للحرب إلا إذا كانوا تحت إمرة السلطان. وبمرور الوقت فقد السلاطين هيبتهم في نفوس الإنكشارية، وأدى هذا أيضاً إلى تقوية مركز القائد العام للجيش، وكانت تلك العوامل مما ساعد على فساد الإنكشارية. ومع إلقاء الضوء على

العناصر الأساسية التي أدت إلى انحدار وسوء أحوال الجيش العثماني، نـدرك قيمة الاهتمام بالجيوش وعدم التهاون في اصلاح أي خلل أو معالجة أي قصور قد ينشأ بمرور الوقت بداخل هياكل الجيش في أوقات السلم.

3 -سوء الأوضاع المالية والإقتصادية:

هناك عدة عوامل أدت إلى تدهور الوضع الإقتصادي في الدولة العثمانية بمرور الوقت، منها:

أ - النقص في غنائم الحرب بسبب الهزائم في المعارك، وكذلك الـنقص فـي الضرائب التي كانت تدفعها الدول الأجنبية للدولة العثمانية.

ب - أدت الهزائم المتتالية التي مُنيت بها الدولة خلال القرن السابع عشر إلـى خسائر مادية كبيرة.

ج - الإسراف الشديد في النفقات الشخصية الخاصة بالسلطان وقصره.

د - نتج عن الامتيازات الأجنبية لفرنسا وانجلترا وهولندا والبندقية قلة عائدات الجمارك.

ه - تدهور قيمة العملة العثمانية " الآقـچـه" بسبب وفرة الذهب والفضة فـي الدول الأوروبية[39]، وفقدت نصف قيمتها مما ترتب عليه ظهور التضـخم المالي في الدولة.

رأينا مما سبق أن عوامل الضعف مرتبطة ببعضها البعض، وأنه عند عدم الاهتمام بواحد منها في احدى قطاعات الدولة، نراه يؤثر بشكل أكبر فـي قطاع آخر، ويمتد تأثيره حتى يشتد ويصبح من الصعب معالجة هذه الأسـباب بشكل متكامل وفي نفس الوقت وخاصة في الأمور العسكرية والاقتصادية.

الأسباب الخارجية:

1. حالة العداء بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية:

كانت حالة العداء بين الدول الأوروبية متمثلة فـي القـوى الكبـرى (بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا) وبين الدولة العثمانية على سببًا في الحروب والنزاعات فيما بينهم، وما يترتب على ذلك من عدم استقرار، وبدا ظاهرًا عند انكسار قوة المؤسسة العسكرية العثمانية تدريجيًا، وانهزامها في العديـد مـن الحروب.

ونشأت مشاكل الدولة الفعلية من فقدانها للسيطرة على المنافذ البحرية في الشرق، فالكشوف الجغرافية أتاحت للبرتغاليين فرصة التحكم بطرق التجـارة الشرقية، واحتلال أراضٍ إسلامية وعربية، حيث تمركز الوجـود العسـكري البرتغالي على الساحل الغربي للهند، وفي منطقة الخليج. كما دخلت دول أوروبية أخرى (انجلترا، وفرنسا، وهولندا) إلى البحار الشرقية. وهو ما يعيدنا مرة أخرى إلى الإشارة للتأخر في معالجة أوجه القصور في الجيش العثماني وتركها حتى

تفاقمت بشكل أثر على سيطرة الدولة العثمانية على أراضيها وعلى نفوذها.

2. الكشوف الجغرافية:

وهي الرحلات التي قام بها الأوروبيون لاكتشاف العالم الجديد واستغلال موارده. وبدأت هذه الرحلات منذ نهاية القرن الخامس العشر الميلادي، وقد أسفرت حركة الكشوف الجغرافية هذه عن نتائج عديدة، كان لها آثار بالغة الأهمية في حياة أوروبا والعالم في العصر الحديث. لأن الاتصال بين أوروبا والعالم الجديد ساعد على تقدُّم المعارف والعلوم، فقد فتحت الكشوف الجغرافية آفاقا واسعة أمام العلماء، لمزيد من البحث العلمي، وترتب على ذلك، تعديل كثير من النظريات التي سادت في أوروبا في العصور الوسطى، وظهور نظريات جديدة تدعو إلى حرية البحث، واستخدام المنهج العلمي القائم على التجربة. كما نتج عن تلك الكشوف حملات استعمارية، وتم اكتشاف طرق جديدة للملاحة والنقل البحري مثل طريق رأس الرجاء الصالح، وأدى ذلك بالتبعية لحرمان الدولة العثمانية من عائدات جمارك الولايات التابعة لها.[40]

3. التقدم الأوروبي في المجالات العلمية والتقنية:

كان للاكتشافات والاختراعات الأوروبية دور كبير في توسيع الفجوة المعرفية والثقافية بين اوروبا والدولة العثمانية، وأدى تأخر الدولة العثمانية عن متابعة التقدم المعرفي والتقني إلى حالة من الجمود في مختلف مؤسسات الدولة.

كما كانت أوروبا تعيش حركة علمية ملحوظة في الوقت الذي توقفت فيه الفتوحات العثمانية، مما أدى إلى عجز الأنظمة الحربية القديمة في الدولة العثمانية عن مواجهة الظروف الجديدة، مما كان له أكبر الأثر في الهزائم المتتالية التي نالت من نفوذ الدولة.

4. اتساع حدود الدولة العثمانية:

مع بدايات علامات الضعف والوهن التي أصابت الدولة بدأت تضعف سيطرتها على بعض حدودها وولاياتها وبالأخص المترامية الأطراف، مما شجع بعض الولايات لكي تنادي بالانفصال عن الدولة العثمانية، كما أنها لم تستطع حماية بعض المناطق الأخرى التابعة لها بسبب تردي أحوالها الداخلية، مما أغرى العديد من الدول الأوروبية المعادية للدولة العثمانية على الاستيلاء على تلك المناطق.[41]

ويتضح من كل ما سلف أن الدولة العثمانية أصبحت في تلك الفترة في حاجة ماسة إلى أفكار وجهود إصلاحية لكي تحافظ على كيانها من التخلف والانهيار، ونجد أن القرن السابع عشر شهد بداية بعض المحاولات الإصلاحية،

وكانت نقطة الانطلاق في عهد السلطان عثمان الثاني (1618م/1027هـ-1622م/1031هـ) الذي اعتلى العرش بعد عزل عمه مصطفى الأول - (1617م/1026هـ-1618م/1027هـ) (1622م/1032هـ-1623م/1033هـ) من الحكم عام 1618م، وكانت أول أعماله أن قام بإبرام معاهدة صلح مع الفرس بعد فترة طويلة من القتال المستمر.

وقد وُفق في فرض نوع من الإنضباط والتنظيم، لكنه ورغم رغبته الشديدة في اجراء اصلاحات ضرورية في مختلف مؤسسات وأنظمة الدولة، فإنه كان قليل التجربة والخبرة في شئون الدولة، ولم تتهيئ له الأوضاع لكي يثبت نجاحه في إدارة الدولة تكن سنه أو الظروف والعوامل المحيطة به مُعينًا له في ذلك.

وقد سعى لإلغاء تشكيل قاپي قولى Kapıkulu[42] وطائفة الإنكشارية من نظام الدولة العثمانية، نظرًا لتعدد مشاكلهم للدولة، ولأنهم أصبحوا من العوامل العائقة لإصلاح نظام الدولة ومؤسساتها، ولكي يضطلع بهذه المهمة أمر بحشد جيوش جديدة في ولايات آسيا، وتنظيمها وتدريبها على القتال حتى إذا اكتمل عددها وعتادها استعان بها للقضاء على الإنكشارية، وعمل في نفس الوقت على تقليص صلاحيات طائفة العلماء، مما أدى إلى مواجهتهم، وتصادف هذا مع عدم نجاحه في فكرة إصلاح الجيش وخاصة إلغاء القاپي قولى والإنكشارية، لأنه كان من الواضح تأييد العلماء للإنكشارية،

ومن ثم قضت الإنكشارية على محاولته لإصلاح المؤسسة العسكرية في مهدها، وأعلنوا عصيانهم ضد السلطان، واتفقوا على عزله، وقاموا بذلك عام 1622م/1032هـ، وأعادوا مكانه السلطان مصطفى الأول، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بقتله؛ وهو لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره بعد، ويُعرف هذا الحدث في التاريخ العثماني باسم " هائلة عثمانيه"[43].

وأصبحت تلك الواقعة سابقة في التاريخ العثماني، وكانت لها أثرها العميق على حذر بعض السلاطين بعد ذلك من محاولة تطوير واصلاح النظم العسكرية في الجيش العثماني أو أي تغيير يمس الإنكشارية ومصالحها المباشرة، وبالتالي تأخر اصلاح نظام الجيش لفترة طويلة.

وصارت الحكومة دمية في يد الإنكشارية، يقومون بتنصيب الوزراء وعزلهم وفقاً للأهواء، كما كانوا يمنحون المناصب لمن يجزل لهم العطايا والمنح، وأصبحت المناصب الإدراية تُباع وتُشترى. وبعد ذلك انتشر التمرد فأعلن والى طرابلس ووالى أرضروم الاستقلال وزادت الاضطرابات وعم نهب الإنكشارية . ومع استمرار تلك الإضطرابات الداخلية لما يقرب من العام ونصف العام، عين الإنكشارية " كمانكش على باشا"[44] فأشار عليهم بعزل الخليفة

مصطفى الأول، وذلك لضعف قوته، ووهن قواه العقلية، وتنصيب مراد الرابع (1623م/ 1033ه-1640م/1050هـ)ا بن الخليفة أحمد الأول (1603م/1012هـ- 1617م/1026هـ)[45].

وهكذا يتضح الدور السلبي الذي قامت به الإنكشارية في تأخير محاولات اصلاح الجيش وتطويره على النظم الحديثة، وهو الدور الذي كان يمكن تفاديه منذ بداية ظهور ارهاصاته في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، ولكن التهاون في هذا الأمر ساهم في تقوية شوكة الإنكشارية حتى تحولوا من عامل ايجابي لنهضة الدولة العثمانية إلى عامل هدم وإعاقة لجهود الاصلاح والتغيير.

- بواكير الإنتاج الفكري الإصلاحي في الدولة العثمانية:

وإذا انتقلنا إلى عرض أهم المؤلفات الفكرية التي تتناول عملية الإصلاح في الدولة نجد أن تلك المؤلفات تُقدم إلى الحكام، وتحتوي على أفكار وأطروحات تتعلق بإدراة الدولة وبإصلاح المفاسد على اختلاف أنواعها، وتشرح هذه المؤلفات المسائل والخطوات التي يجب اتخاذها لكي تصبح الدولة أقرب إلى النموذجية، ولكي يكون الحاكم والوزراء ورجال الدولة على أعلى قدر من الكفاءة. ويُطلق على هذا اللون من المؤلفات – عمومًا- " نصيحت نامه"[46]، وفي الأساس فإن هذه المؤلفات يمكن اعتبار أنها تندرج تحت بند كتب الأخلاق، ويُعد السبب الرئيس لكتابة مثل هذه المؤلفات هو تقديم النصح إلى الحكام، ومن هم في موقع المسئولية، وهي تتناول موضوعات مثل الصفات التي يجب توافرها في الحكام، وأساس السلطنة وشروطها، وكانت تستحضر الإستشهادات من القرآن الكريم، ومن الأحاديث النبوية الشريفة، وتضرب الأمثلة من التاريخ، وتروي القصص والعِبر من أحداث القرون الماضية لتستخلص العظات من عدل أو ظلم الحكام ومن سلوكياتهم في إدارة البلاد.

كما تُعتبر مؤلفات " سياست نامه"[47] أو (مرايا الملوك) التي تقدم النصح للسلاطين والوزراء ورجال الدولة من نفس مرتبة " نصيحت نامه" وعلى هذا نجد أنه من الصعوبة بمكان التفرقة بين "نصيحت نامه" و " سياست نامه".[48]

وقد بدأت مؤلفات فكرية إصلاحية في الظهور في وقت سابق على محاولة عثمان الثاني الإصلاحية، وذلك من خلال رسالة " آصفنامه" التي كتبها لطفي باشا[49] الذي شغل منصب الصدراة العظمي في الفترة ما بين 1539م/946هـ-1541م/948هـ، وقد كتب رسالته هذه فيما بين عامي 1541م/948هـ-1563م/971هـ وهي تعتبر أول نص فكري سياسي في الدولة العثمانية[50]، وكان هدفه من تأليف هذه الرسالة هو تنبيه وتذكير الصدور العظام ممن سيخلفونه في المنصب لآداب الديوان الهمايوني ولتحذيرهم من بعض المخالفات.

وثاني أهم تلك المؤلفات الفكرية السياسية الإصلاحية هي رسالة " أصول الحِكَم في نظام العالم"، والتي وضعها " حسن كافي الآقحصاري"[51] (1544م/951هـ-1616م/1025هـ) – والذي كان مدرساً وقاضيا فقيها من أهالي البوسنة-عام 1595م/1004هـ، وقام بتقديمها للصدر الأعظم إبراهيم باشا نوشهرلي[52].

وقد قام الأقحصاري بوضع ملاحظات في رسالته كانت عوناً لكتابات القرون التالية، حيث وضع ثلاثة أسباب أساسية لإضطراب أمور الدولة، وهي:

1 -الحكام غير الأكفاء الذين يتجاهلون القضاء.

2 - عدم انضباط الجيش وتدريباته.

3 -التعود على الفساد.

وكان الآقحصاري يستشهد في حديثه بإقتباسات من القرآن والحديث، وكذلك كان يدعو إلى العمل على استقرار المجتمع من خلال إقرار الثقة والدين، والإيمان بنعم الله، وترسيخ القيم الأخلاقية التقليدية.[53]

وفي عهد السلطان مراد الرابع عهد إلى "قوجي بك"[54] بوضع تقرير يوضح فيه أسباب اضمحلال الدولة في ذلك الوقت، وماهية الوسائل التي يرى أنها كفيلة بنهوض الدولة. وبالفعل أتم " قوجي بك" رسالته عام 1631م/1041هـ، وقدمها إلى مراد الرابع، وحازت هذه الرسالة على التقدير من رجال الدولة، كما أصبحت مصدراً تاريخياً استقى منه مؤرخو الدولة العثمانية مادتهم العلمية في الحديث عن أسباب اضمحلال الدولة.[55] ومن الملاحظ – شأنه شأن جميع من قدموا كتابات فكرية إصلاحية قبل القرن الثامن عشر-أن فكر قوجي بك كان بعيدًا تمامًا عن التأثر بالغرب في منهجه الإصلاحي، وإنما كان معتمدًا في الأساس على إحياء نظم وتراث ومبادئ الأمة الإسلامية، والدعوة إلى العودة لتطبيق أحكام الشريعة.

وكما رأينا فقد كانت الإجتهادات الفكرية لكيفية إصلاح الخلل الموجود بالدولة العثمانية في معظمها داخلية؛ أي أنها تستقي الإصلاح من النموذج العثماني في أوج قوته.

ولم تقم الدولة العثمانية بتدابير ناجحة قبل القرن الثامن عشر لإصلاح النظام الحاكم والمؤسسة العسكرية، فقد خسر عثمان الثاني حياته لرغبته في الإصلاح، أما في عهد مراد الرابع، والصدور العظام من آل كوبريلي[56] فلم تكن هناك محاولات إصلاحية جذرية تتعدي التدابير والإجراءات القاسية[57].

ومع دخول القرن الثامن عشر بدأت نظرة الدولة العثمانية تجاه الغرب تتغير تدريجياً باتجاه التقليد والتجديد في كل شيء حتى وإن كان بشكل رمزي ومظهري في البداية وليس بشكل جوهري[58]، وهو ما أثر بالتبعية على أفكار المثقفين والمفكرين العثمانيين، وعلى الطبقة الحاكمة، وبدأ ما يعرف في التاريخ العثماني بـ "عصر اللاله" (1718م/1130هـ- 1730م/1143هـ).

الخاتمة:

وبهذا يتضح أن الدولة العثمانية تميزت بالعديد من السمات التي ساهمت في نهضتها لقرون، وكانت أهم تلك السمات؛ الإلتزام بالشريعة الإسلامية في إدارة أمور الدولة كافة، وكانت القيم الدينية والروحية سائدة في أوقات عزها ومجدها. كما أن وجود مبدأ الشورى في نظام الحكم كان له أثره في إرساء قواعد العدالة والنظام في الدولة. واهتمت الدولة العثمانية بجيشها الذي كان عماده هو الجهاد في سبيل الله، وحب الشهادة، ورفعة ومجد الأمة التركية العثمانية.

ومع مرور الزمن، لم تحافظ الدولة العثمانية على أسباب منعتها وقوتها فبدأت أسباب الضعف والإنهيار تتزايد بمرور الوقت، وتنوعت تلك الأسباب ما بين داخلية وخارجية. فعلى سبيل المثال كانت قلة الحنكة السياسية والإدارية لدى بعض السلاطين العثمانيين المتأخرين، وتعيين رجال الدولة ومسؤوليها مع عدم التحرى عن قدرتهم وكفاءتهم من أهم الأسباب الداخلية لإرهاصات سقوط الدولة بالإضافة إلى سوء الموقف المالي والإقتصادي في فترات زمنية متقاربة، وكذلك اختلال النظام في الجيش وبين الجنود سواء في رواتبهم أو الأراضي الموزعة عليهم أو في تأخر التجهيزات والعتاد الحربي عن الدول الأوروبية. أما بالنسبة للأسباب الخارجية؛ فقد كانت الهزائم العسكرية المتتالية التي مُنيت بها الدولة وتقلص سيطرتها على العديد من المضايق والمنافذ البحرية، والاتفاقيات المجحفة التي فُرضت عليها وتنازلت بسببها عن الكثير من أراضيها من العوامل التي أدت إلى تفكك أوصال الدولة وعدم قدرتها على حماية أراضيها الشاسعة المترامية الأطراف.

ورغم وجود المحاولات الإصلاحية الداخلية التي نادى بها رجال عثمانيون مخلصون لدولتهم ولدينهم، ونشر هذه المحاولات في رسائل وكتب قُدمت إلى السلاطين العثمانيين لاتخاذ الخطوات اللازمة لتدارك أوجه القصور والخلل التي لحقت ببعض قطاعات الدولة بمرور الوقت، وما استتبع هذه الأفكار والمحاولات الإصلاحية من أثر بالغ في تلافي سرعة انهيار وسقوط الدولة منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي، فإن عوامل الهدم صارت أقوى إلى أن أصبح الأمر محتوماً بنهاية الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بسنوات قليلة.

الحواشي:

[1]- Bkz: Yılamz Öztuna, Osmanlı Devleti Tarihi, C. 1, s.251, İstanbul 1986.

[2] – جريجوريوس الخامس: تم إعدامه عام 1821م/1237هـ في عهد السلطان محمود الأول لاتهامه بالعمل على انفصال اليونان عن الدولة العثمانية، وبالتواصل والتراسل مع الدول الأجنبية وتحديدًا إنجلترا وفرنسا وروسيا.
Bkz: Evin Esmen Kısakürek ve Arda Kısakürek, Bizimkiler, 25. Kitap, s. 11, Anadolu Merkezli Dünya Tarihi, İstanbul 2012

[3]– أحمد آق كوندز، سعيد اوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، استانبول 2008، ص 115

[4]- Aydın Tanrı, Osmanlı Devleti'nin Kuruluşu Döneminde Hükümdarlık Kurumunun Gelişmesi ve Saray Hayatı Teşkilatı, s.269, Ankara 1978.

[5]– قاضيا العسكر: يُقصد بهما قاضي عسكر الروملي، وقاضي عسكر الأناضول. ويُعد صاحب هذا المنصب واحدًا ممن وصلوا إلى أرفع المراتب العلمية، واستُحدث هذا المنصب في الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الأول عام 1363م/765هـ. وكان "قاضي عسكر" في عهد السلطان محمد الفاتح هو الوحيد المخول له إصدار فتاوى الأحكام الشرعية، ولكن منذ عام 1481م–886هـ انقسم هذا المنصب إلى اثنين، أحدهما قضاء عسكر الروملي، والآخر قضاء عسكر الأناضول. وكان منصب قاضي عسكر الروملي يلي في الأهمية مباشرة منصب شيخ الإسلام في الدولة.
Bkz:- (M.Zeki Pakalın, Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü, S. 229-235, Cilt 2, 3.Baskı, Milli Eğitim= Basımevi, İstanbul 1983).
- (Midhet Sertoğlu, Osamnlı Tarih Lugatı, s.181-182, 2. Baskı, İstanbul 1986).

[6]- دفتردار: هو المسئول عن الشئون المالية في الدولة العثمانية، ويعادل وزير المالية في العصر الحديث، وكان الدفتردار يصاحب الصدر الأعظم دائمًا، ويكون معه سجلات الأراضي والإقطاعيات. انظر: – د. أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص98–104، القاهرة 1979

-M.ZekiPakalın,a.g.e.,C.1,s.411-418
- Midhet Sertoğlu, a.g.e., s. 80-81

[7]– أغا الإنكشارية: هو قائد معسكر الإنكشارية، وأكبر ضابط من حيث الرتبة، وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأشخاص الذين يترقون لهذا المنصب.
Bkz:
- M.Zeki Pakalın, a.g.e., C. 3, s. 624-629
- Midhet Sertoğlu, a.g.e., s.366-367

[8]– د. محمد إبشيرلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، اشراف وتقديم: أكمل الـدين احسـان اوغلى، تقديم: خالد أرن، ترجمة:صالح سعدواي، استانبول: مركز الأبحاث للتـاريخ والفنـون والثقافة الإسلامية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2010، الجزء الأول ،ص 206

[9] -Bkz: M. Salih Arı, Osmanlılar'da Şeyhülislamlık Müessesesi, Yüzüncü yıl Üniversitesi-İlahiyat Fakültesi dergisi,Yıl:1,Sayı:1,C.1,s.170-176,1994.
- Kemaleddin Taş, Osmanlı Yönetim Sisteminde Şeyhülislamlık Kurumu, Süleyman Demirel Üniversitesi-Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Yıl: 1, Sayı, 1, s. 81-90, Temmuz 2005.

[10] -Bkz: Dr. Abdülkadir Altunsu, Osmanlı Şeyhülislamları, s. 37- 45 , Ankara 1972

[11]. انظر: أكرم كيدو، مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة: هاشم الأيوبي، لبنـان 1992ص 78–79

[12]– الخط الشريف أو الخط الهمايوني: هو ما يُطلق على الأوامر الصادرة من السـلطان بخـط يده، أو إذا حرره الكتّاب وأمضاه السلطان بيده لا بخاتمه. انظر:
– د. أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص 89–90
- Bkz:M.Zeki Pakalın, a.g.e., C.1, s.767-768.
- Midhet Sertoğlu, a.g.e., s. 145.

[13]- Bkz: Dr. Abdülkadir Altunsu, a.g.e.

[14] -Bkz: Hidayet Yavuz, Müteferrika Matbaasının Kurulması için verilen fetva üzerina, Türk Kütüphaneciler Derneği Basım ve yayıncılığımızın 250. yılı bilimsel toplantısı 10-11 Aralık 1979, Ankara bildiriler, Ankara 1980, s. 119-126

[15]- Bkz: Türk Silahlı Kuvvetleri Tarihi, İdari ve Lojistik, Genel Kurmay Basımevi, Ankara, 1995, s.14.

[16]– انظر عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتـرى عليهـا، الجـزء الأول، القاهرة 1980 ص 49–50.

[17]– إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، مكتبـة العبيكـان ،ط1 1996 ص 23.

[18]– لمعلومـات أكثـر تفصـيلا حـول المؤسسـة العسـكرية انظـر:
Halil İnalcık, Osmanlı Devrinde Türk Ordusu, 1972, s. 130-128
-Mesut Uyar and Edward J. Ericson, A Militray History of The Ottomans From Osman to Atatürk, USA 2009.

[19]– محمد بن محمد بن طرخان أبو نصر الفارابي (874م/260هـ–950م/339هـ): هو أكبر فلاسفة المسلمين، ويُعرف بالمعلم الثاني نسبة للمعلم الأول أرسطو. تركي الأصل، وانتقل إلـى

بغداد فنشأ فيها وألف فيها كتبه، ثم رحل إلى مصر والشام، وتوفي في دمشق. انظر: -خير الدين الزركلي، الأعلام، ج 7، ص 20، لبنان.

[20]– عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (1332م/732هـ–1406م/808هـ): مؤرخ وفيلسوف عربي، وُلد في تونس وتُوفي في مصر، يُعتبر مؤسس علم الاجتماع الحديث، وترك تراثًا مازال تأثيره ممتدًا حتى اليوم، ومن أشهر مؤلفاته "ديوان المبتدأ والخبر" و"المقدمة". للاطلاع على المزيد من المعلومات حول ابن خلدون، انظر: عبد الرحمن بن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، دار الكتاب اللبناني، 1979. – خير الدين الزركلي، مرجع سابق، ج 3، ص 330.

[21]- Bkz. Bayraktar Bayraklı, Farabi'de Devlet Felsefesi, İstanbul 1983, S.42

انظر أيضًا: – د. مصطفى سيد أحمد، نظرية الدولة عند الفارابي، المنصورة 1989، ص23–28

– د. رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشؤها عند ابن خلدون، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، العراق، 1977.

22 - Baron Joseph Von Hammer Purgstall, Osmanlı devleti tarihi, C. 7, s.2003, İstanbul 1985.

23- Yılamz Öztuna, a.g.e, C 1, s. 307.

24 - Bkz: Metin Kunt, Türkiye Tarihi Osmanlı Devleti 1600-1908, C.3, İstanbul 2009, Cem Yayınevi, s. 22.

[25]– خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، ط1، ليبيا 2002، ص 76.

[26]– القوزاق: هم في الأصل الجنود الفلاحون الذين كانوا يعيشون في مناطق نهري الدنيبر والدون بشرقي أوكرانيا وغربي روسيا. وقد بدأت روسيا وبولندا في القرن الخامس عشر الميلادي تنظيم القوزاق في وحدات عسكرية تساعد في حرب التتار الغزاة. وقد منحت كل

من روسيا وبولندا القوزاق عدة امتيازات مكافأة لهم على خدمتهم
Encyclopædia Britannica, Article Cossack,
www.britannica.com/EBchecked/topic/139420

[27] – انظر: وفاء قطب البستاوي، فكرة الإصلاح في تذاكر أحمد جودت باشا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس 1995، ص 25

[28] – الداماد إبراهيم باشا الفرنجي (البارجالي)(27 يونيو 1523م/929هـ– 14مارس 1536م/942هـ): هو أول صدر أعظم يعنيه السلطان سليمان القانوني بعد جلوسه على العرش. واكتسب شهرته من صعوده السريع في الدولة، ودوره إبان ذروة توسعها في عصر القانوني، وظروف إعدامه الغامضة. وقد ولد لأسرة مسيحية في مدينة بارجا على الساحل اليوناني، قبل أن يؤخذ إلى الأناضول وتلقى تعليمه هناك. وتقلد منصب الصدر الأعظم ولم يبلغ

الثلاثين من عمره. كما تزوج من شقيقة السلطان القانوني.
Bkz: İlber Ortaylı, Osmanlı'yı Yeniden Keşefetmek, İstanbul, 2006, s. 151 - Esma Tezcan, Pargalı İbrahim Paşa Çevresindeki Edebi Yaşam, Bilkent Üniversitesi, Ankara, 2004, s 9-27

[29]– السلاحدار: هو حامل السلاح الذي يحمل سيف السلطان على كتفه في المراسم الخاصة، ويمشي وراءه.

Bkz: Midhet Sertoğlu, a.g.e., s. 313-314.

[30]– أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط4، القاهرة 2010 ص 134

[31]– سلطنة الحريم: ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى عندما استخدمه المؤرخ العثماني "أحمد رفيق" عنوانًا لكتابه الذي نشره عام 1916م/1335هـ. ويشير هذا المصطلح إلى تدخل النساء في قصر السلطان في شئون الحكم والسياسة لفترة تزيد عن المائة عام استمرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.
للمزيد حول هذا المصطلح انظر: أحمد رفيق، قادينلر سلطنتى، اوچنچى طبع، استانبول 1332هـ.

[32]– صوقوللي محمد باشا (1506م/912هـ–1579م/987هـ): يُعد الصدر الأعظم التاسع في تاريخ الدولة العثمانية من ناحية طول فترة شغله لمنصبه، حيث استمر لمدة أربعة عشر عامًا في المنصب، وكان آخر صدر أعظم في عهد السلطان سليمان القانوني، وهو واحد من أقوى الصدور العظام في تاريخ الدولة، حيث حافظ على أركان الدولة التي طورها سليمان القانونى في عهد خليفته سليم الثاني الضعيف. انظر:

-Yılamz Öztuna, a.g.e, C 1, s.303-304.

[33]– زرنازن مصطفى باشا (5 مارس 1656م/ 1067هـ): تولى منصب الصدر الأعظم في عهد السلطان محمد الرابع ولمدة أربع ساعات فقط، وهو صاحب أقل فترة في منصب الصدارة في تاريخ الدولة العثمانية.

Bkz: İsmail Hakkı Uzunçarşılı, Osmanlı *Tarihi, C 3, 2.Kısım, XVI. Yüzyıl Ortalarından XVII. Yüzyıl Sonuna kadar*, Ankara, 6. Baskı,S. 400-402.

[34]–د.عبد الرزاق بركات، نصوص من الفكر السياسي الإسلامي في القرنين السادس عشر والسايع عشر، القاهرة 2010 ص9.

[35]– تيمار Timar: يُعبر هذا المصطلح عن كل قطعة أرض تُمنح لمن يشغلون بعض الوظائف العسكرية في الدولة العثمانية ، ويُطلق لفظ تيمار على الأراضي التي يبلغ عائدها السنوي عشرين ألف آقجة بحد أقصى، وكان يُطلق على
هذ ا النظام المعمول به في الدولة السلجوقية، ودولة المماليك في مصر، وبعض الممالك في آسيا "نظام الإقطاع"، وقد تم إلغاء هذا النظام رسميًا عام 1840م/ 1256هـ.
انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، در سعادت، 1317هـ، ص 457–458

Bkz:M.Zeki Pakalın, a.g.e., C.3, S. 497-507
Midhet Sertoğlu, a.g.e., s.338-339

– الزعامتZaemet: وهي تلك الأراضي التي يتراوح عائدها السنوي ما بين عشرين ألف آقجة و99,999 آقجة.
وما زاد عن تلك النسبة يُطلق عليه "خاص".

Bkz:M.Zeki Pakalın, a.g.e., C.3, S.649
Midhet Sertoğlu, a.g.e., s.372-373

شمس الدين سامي، مرجع سابق، ص 685

[36]– انظر أحمد محمد أحمد الهواري، الإصلاحات العثمانية ابتداء من عهد السلطان سليم الثالث وحتى عهد السلطان عبد العزيز في ضوء المصادر التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس 1981

37-Bkz: Türk Silahlı Kuvvetleri Tarihi, C.3, 3.Kısım, Genelkurmay Basımevi, Ankara, 1981, S.37-38

[38]- للمزيد حول تأخر الدولة العثمانية عن مواكبة التطورات العسكرية الأوروبية انظر: إبراهيم متفرقة، أصول الحكم في نظام الأمم، مخطوطة غير منشورة، دار الكتب المصرية، محفوظة تحت رقم 555 تاريخ تركي.

[39]– انظر د.عبد الرازق بركات، مرجع سابق ص 13

[40]– للمزيد عن الكشوف الجغرافية وتأثيرها في العالم، انظر: أشرف صالح سيد، أصول التاريخ الأوربي الحديث، ط 1، الكويت، 2009، ص 64– 96.
– د. عبد العزيز نوار، ود. محمود جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، القاهرة، 1999، ص 53 –82.

[41] - Osmanli Duraklama Dönemi Notları, 2008, s. 68.

[42]– قاپي قولى: لفظ مركب، قاپي بمعنى الباب، وقولى بمعنى عبد، أي عبيد الباب. وبُطلق على مجموع جنود الدولة العثمانية الذين يُشكلون فرق المشاة والخيالة العاملين بأجر، وكانوا يُسمون درگاه عالي قولى

Bkz: Midhet Sertoğlu, a.g.e, s.174.
- M.Zeki Pakalın, a.g.e., C. 2, s.173.

[43] - Bkz: Yılmaz Öztuna, Genç Osman ve IV. Murad, Babıali Kültür Yayıncılığı, 2008. S.150-172

[44]– كمانكش علي باشا: هو الصدر الأعظم الثامن والخمسون في تاريخ الدولة العثمانية، وشغل المنصب لمدة سبعة شهور وأربعة أيام ما بين أغسطس 1623م/1032هـ وأبريل 1624م/1033هـ. وبعد عزله من منصبه أُعدم شنقا.
Bkz: İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi, C. 3, Ankara, 6. Baskı,* s.387-391.

[45]– انظر محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، ط 3، القاهرة 2009 ص 123–124.

[46] – نصيحت نامه: هو كتاب النصائح، أي الكتاب الذي ترد فيه نصائح ومواعظ الحياة والذي يعطي النصائح أيضًا في الموضوعات الدينية.
Bkz: Türkçe Sözlük, Türk Dil Kurumu, Ankara 2005, s. 1458
علي اكبر دهخدا: لغت نامه، دانشگاه تهران، 1346هـ.ش، شماره مسلسل 134، شماره حرف ن:6،ص565
للرجوع إلى قائمة متكاملة لمؤلفات "نصيحت نامه" انظر:
Agah Sırrı Levent, Siyaset-nameler, Türk Dili Araştırmalar yıllığı, Belleten, Ankara 1962, s.168 -194.

[47] – سياست نامه: هي الكتب التي توضح علوم السياسة، وتُعطي النصائح في هذا المجال.
Bkz: Türkçe Sözlük, a.g.e, s. 1780

48- Mustafa Turan, II. Viyana Muhasarası: Osmanlı Devletinde Siyasi, İdari ve Askeri Çözülme, Osmanlı Tarihi Araştırmalar Merkezi Dergisi, 1999, Sayı:9 s.389-431.

[49] – الداماد جلبي لطفي باشا: من أصل ألباني، تدرج في المناصب في الدولة العثمانية حتى صار صدرًا أعظمًا في عهد السلطان سليمان القانوني عام 1539م، وكان صهرًا للسلطان بزواجه من شقيقته
Bkz: Tayyib Gökbilgin, İslam Ansiklopedisi, C.7, s.96-101

[50] – انظر: د.عبد الرازق بركات، مرجع سابق ص 19

[51] – حسن كافي الآقحصاري: كاتب وفقيه وعالم عثماني، ولد في "أقحصار" في البوسنة، رحل إلى استانبول لإكمال تعليمه، ثم عاد إلى مدينته، وتولى منصب القضاء عدة مرات.
انظر: خير الدين الزركلي، مرجع سابق، ج.2، ص194

[52] – الداماد إبراهيم باشا نوشهرلي (1660م/1071هـ–1730م/1143هـ): رجل دولة عثماني، تولى منصب الصدارة العظمى عام 1718م/1131هـ حتى وفاته، وعُرف بلقب "نوشهرلي Nev" لكونه من مدينة " ، وعُرف أيضًا بداماد إبراهيم باشا بسبب زواجه من ابنة السلطان أحمد الثالث. وافتتحت في عهده أول مطبعة في الدولة. وكانت نهايته مؤلمة إذ اضطر السلطان أحمد الثالث إلى إعدامه تحت ضغوط المتمردين بقيادة باترونه خليل.
Bkz: -Tarih Ansiklopedisi, 3. Baskı, İstanbul, 1979, s. 343
- Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, İstanbul, 1993, s. 441-443

[53] - Virginia H. Aksan, Ottoman Political Writing, 1768-1808, International Journal of Middle East Studies, vol.25,No.1, Feb.1993, pp.53-69.

[54] – قوجي بك (توفي تقريبًا عام 1650م/1061هـ): اسمه الأصلي مصطفى، وعُرف بلقب قوجي. من أصل ألباني، وتلقى تعليمه في استانبول، والتحق بخدمة القصر السلطاني، وأصبح مستشارًا لإثنين من السلاطين هما مراد الرابع، وإبراهيم. وقدم رسالته الإصلاحية الأولى لمراد الرابع عام 1631م/1041هـ، والثانية لإبراهيم عام 1640م/1050هـ. Bkz: Mehmed

Yılmaz, Yaşamları ve Yapıtlarıyla Osmanlılar Ansiklopedisi, İstanbul, 1999, s.31.

[55]- انظر: وفاء البستاوي، مرجع سابق، ص27.

[56]- تعد أسرة آل كوبريلي (1656م/1067هـ-1710م/1122هـ) إحدى المحطات الأساسية في تاريخ الدولة العثمانية، وهي أسرة تركت بصمتها منذ وصول عميد الأسرة محمد باشا كوبريلي إلى منصب الصدر الأعظم سنة 1656م، الذي نجح ومن بعده ابنه وخليفته أحمد باشا في إعادة مجد الدولة العثمانية واستعادة هيبتها مرة أخرى في ساحات المعارك. وترجع أسرة كوبريلي بأصولها إلى ألبانيا، وعندما تسلم محمد باشا كوبريلي إدارة السلطة كصدر أعظم مطلق الصلاحيات عمل على قمع الفساد الذي ضرب بجذوره في جهاز الدولة الإداري، كما عمل على تحجيم تطلعات قادة الإنكشارية ونزوع ولاة الأقاليم نحو الاستقلال، في حين حفل عهد ولده الصدر الأعظم أحمد باشا كوبريلي بانتصاراته الكبيرة في الساحة الأوروبية حتى أعاد الحدود العثمانية إلى ما كانت عليه قبل نصف قرن قرب العاصمة النمساوية فيينا.
Bkz: Metin Kunt, a.g.e.,s. 27-30.

[57]- انظر الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مرجع سابق ص 406.

58-Bkz: Enver Ziya Karal, Tanzimattan evvel Garplılaşma hareketleri (1718-1839), s. 15, 19-20, İstanbul 1940.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1 - أحمد آق كوندز، سعيد اوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، استانبول 2008

2 - د. أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، القاهرة 1979

3 - أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط4، القاهرة 2010

4 - إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان ،ط1 1996

5 - أشرف صالح سيد، أصول التاريخ الأوربي الحديث، ط 1، الكويت، 2009

6 - أكرم كيدو، مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة: هاشم الأيوبي، لبنان 1992

7 - خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، ط1، ليبيا 2002

8 - خير الدين الزركلي، الأعلام، لبنان

9 - رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشؤها عند ابن خلدون، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، العراق، 1977

10 -عبد الرزاق بركات، نصوص من الفكر السياسي الإسلامي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، القاهرة 2010

11 -عبد الرحمن بن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، دار الكتاب اللبناني، 1979

12 -عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، القاهرة 1980

13 -عبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، القاهرة، 1999

14 -محمد إبشيرلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، اشراف وتقديم: أكمل الدين احسان اوغلى، تقديم: خالد أرن، ترجمةصالح سعدواي، استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2010

15 -محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، ط 3، القاهرة 2009

16 -مصطفى سيد أحمد، نظرية الدولة عند الفارابي، المنصورة 1989

ثانيا: الرسائل العلمية:

17- أحمد محمد أحمد الهواري، الإصلاحات العثمانية ابتداء من عهد السلطان سـليم

الثالث وحتى عهد السلطان عبد العزيز في ضوء المصادر التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس .1981
18- وفاء قطب البستاوي، فكرة الإصلاح في تذاكر أحمد جودت باشا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس 1995.

ثالثاً: المصادر بالتركية العثمانية:

1 - أحمد رفيق، قادينلر سلطنتى، اوچنجى طبع، استانبول 1332هـ

رابعاً: المراجع بالتركية الحديثة:

1. Abdülkadir Altunsu, Osmanlı Şeyhülislamları, Ankara 1972
2. Agah Sırrı Levent, Siyaset-nameler, Türk Dili Araştırmalar yıllığı, Belleten, Ankara 1962
3. Aydın Tanrı, Osmanlı Devleti'nin Kuruluşu Döneminde Hükümdarlık Kurumunun Gelişmesi ve Saray Hayatı Teşkilatı, Ankara 1978
4. Baron Joseph Von Hammer Purgstall, Osmanlı devleti tarihi, , İstanbul 1985
5. Bayraktar Bayraklı, Farabi'de Devlet Felsefesi, İstanbul 1983
6. Enver Ziya Karal, Tanzimattan evvel Garplılaşma hareketleri (1718-1839), İstanbul 1940
7. Esma Tezcan, Pargalı İbrahim Paşa Çevresindeki Edebi Yaşam, Bilkent Üniversitesi, Ankara, 2004
8. Evin Esmen Kısakürek ve Arda Kısakürek, Bizimkiler, 25. Kitap, , Anadolu Merkezli Dünya Tarihi.
9. Halil İnalcık, Osmanlı Devrinde Türk Ordusu, 1972
10. Hidayet Yavuz, Müteferrika Matbaasının Kurulması için verilen fetva üzerina, Türk Kütüphaneciler Derneği Basım ve yayıncılığımızın 250. yılı bilimsel toplantısı 10-11 Aralık 1979, Ankara bildiriler, Ankara 1980
11. İlber Ortaylı, Osmanlı'yı Yeniden Keşefetmek, İstanbul, 2006
12. İsmail Hakkı Uzunçarşılı, Osmanlı Tarihi, Ankara, 6. Baskı,
13. Kemaleddin Taş, Osmanlı Yönetim Sisteminde Şeyhülislamlık Kurumu, Süleyman Demirel Üniversitesi-Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Yıl: 1, Sayı, 1

14. M. Salih Arı, Osmanlılar'da Şeyhülislamlık Müessesesi, Yüzüncü yıl Üniversitesi-İlahiyatFakültesidergisi,Yıl:1,Sayı:1,C.1
15. Mehmed Yılmaz, Yaşamları ve Yapıtlarıyla Osmanlılar Ansiklopedisi, İstanbul, 1999
16. M.Zeki Pakalın, Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü, 3.Baskı, Milli Eğitim= Basımevi, İstanbul 1983
17. Metin Kunt, Türkiye Tarihi Osmanlı Devleti 1600-1908, C.3, İstanbul 2009
18. Midhet Sertoğlu, Osamnlı Tarih Lugatı, 2. Baskı, İstanbul 1986
19. Mustafa Turan, II. Viyana Muhasarası: Osmanlı Devletinde Siyasi, İdari ve Askeri Çözülme, Osmanlı Tarihi Araştırmalar Merkezi Dergisi, 1999, Sayı:9
20. Osmanli Duraklama Dönemi Notları, 2008
21. Tarih Ansiklopedisi, 3. Baskı, İstanbul, 1979
22. Türk Silahlı Kuvvetleri Tarihi, İdari ve Lojistik, GenelKurmay Basımevi, Ankara, 1995
23. Türkçe Sözlük, Türk Dil Kurumu, Ankara 2005

خامساً: دوائر المعارف بالتركية الحديثة:

1- Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, İstanbul, 1993

سادساً: المعاجم بالتركية العثمانية:

1- شمس الدين سامي، قاموس تركي، در سعادت، 1317هـ

سادساً: المراجع الإنجليزية:

1- Mesut Uyar and Edward J. Ericson, A Militray History of The Ottomans From Osman to Atatürk, USA 2009

2-Virginia H. Aksan, Ottoman Political Writing, 1768-1808, International Journal of Middle East Studies, vol.25,No.1, Feb.1993